

الشركة العربية

للإعلام العلمي

(شعاع)

القاهرة

ج.م.ع

للمشتركين فقط

editor@edara.com



رئيس التحرير: نسيم الصمادي

تموز

يوليو (2013 م)

شعبان / رمضان (1434 هـ)

السنة الحادية والعشرون

العدد الرابع عشر

العدد 512

www.edara.com

تخطيط وتطوير

الدكومة المفتوحة: تعاون وشفافية ومشاركة

تحرير: دانييل لاثروب ولاوريل روما



وعمليات الإدارة في مختلف فروع ومستويات الحكومة، مما يعني إتاحة المزيد من المشاركة الداخلية. والمزيد من المشاركة يقود إلى مستوى أعلى من الكفاءة والمسؤولية.

استخدام تقنيات المعلومات

بقلم: ماثيو بورتون
في الأعوام الأخيرة أصبحت الحكومات تعتمد على متعهدين خارجيين لتوفير تكنولوجيا المعلومات وحل المشكلات التقنية المرتبطة بها. ولقد تعمق هذا الاعتماد على المصادر الخارجية لدرجة جعلت الحكومات في موقف سيئ للغاية: فهي لا تمتلك مبرمجين، وكل برامجها وشفراتها الإلكترونية تأتي من مصادر خارجية بالكامل. ويرجع السبب إلى أن قادة الحكومات يعتبرون الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وظائف فرعية لا يجب القلق حيالها، ويمكن تكليف أطراف خارجية بها.

الواقع أن هؤلاء القادة الشعور بالقلق حيال هذا الأمر. فبينما ظلوا يلقون بمسؤولية تكنولوجيا المعلومات إلى آخرين للاهتمام بها، وحولها إلى أمر هامشي، أصبح لتكنولوجيا المعلومات دور محوري

في هذه الخلاصة

- ▼ حكومة مفتوحة، ومجتمع مفتوح
- ▼ أهمية الحفاظ على خصوصية المواطن
- ▼ اعتناق التكنولوجيا المتقدمة!

الدكومة المفتوحة دكومة صريحة

يشير مصطلح "الحكومة المفتوحة" إلى الفكرة القائلة بأحقية عامة الشعب في الاطلاع على وثائق حكومة دولتهم والإجراءات التي تقوم بها، وبأحقيتهم في مراقبة تصرفاتها، على الأقل بما يجعل لدى هذا الشعب فكرة عامة عما تفعله حكومته.

تتطور فكرة "الحكومة المفتوحة" باستمرار، فالفكرة تأثرت بالمبدأ الأساسي لحركة "البرمجيات مفتوحة المصدر"، حيث يدعم مبدأ هذه الحركة فكرة إتاحة شركات البرمجيات للجمهور حق التعديل والتغيير في مصادر برمجياتها، للعمل على تطويرها إلى الأفضل. ويتيح تطبيق هذا المبدأ على الحكومات للجمهور المشاركة في الإجراءات والقرارات الحكومية. ما يجعلنا ننقل إلى تعريف جديد

لـ"الحكومة المفتوحة"، فالمواطنون هنا لن يتمكنوا فقط من الاطلاع على معلومات ووثائق وإجراءات وقرارات الحكومة، بل يشاركون أيضاً في تشكيل هذه الإجراءات والقرارات. تعني "الحكومة المفتوحة" أيضاً تحسين الاتصالات

لا غنى عنه في أعمال أية مؤسسة أو إدارة حكومية. لربما كانت مسألة الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات برمتها مسألة فرعية بالفعل منذ 20 عامًا عندما لم يكن هناك سوى أجهزة الكمبيوتر العملاقة. آنذاك، لم يكن على أغلب الموظفين القلق حيال هذه الأجهزة، أو حتى الاهتمام بأمرها، لكن الأمر تغير الآن، فهناك جهاز كمبيوتر على مكتب كل موظف حكومي، وهو يعتمد على هذا الجهاز لتنفيذ مهامه. في كل يوم، يواجه الموظفون مشكلات جديدة مع هذه الأجهزة، مشكلات تحتاج إلى بعض الحكمة، لكن يمكن حلها بسرعة، فقط لو كان هناك مبرمجون موجودين بشكل دائم لتقديم يد العون.

على الحكومات أن تدرك أنه لا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لتحمل مسؤولية تكنولوجيا المعلومات والمشكلات التقنية بعد الآن. فقد أصبحت هذه المسألة مهمة بشكل جوهري لأعمال الحكومات. وإذا رغبت أية حكومة في تحمل هذه المسؤولية بالشكل الصحيح، عليها أن تفصل أولاً وبشكل تام عن المتعهدين الخارجيين، وتبدأ بمعالجة هذه المسألة بنفسها.

فما العيب في الاستعانة بمتعهدين خارجيين؟ في الواقع لا يوجد عيب في الاستعانة بالمتعهدين الخارجيين في حد ذاتها، لكن المشكلة هي طريقة الاستعانة بهؤلاء المتعهدين، ثم طريقتهم في علاج الأمور بعد ذلك. فالفكرة الشائعة هي أن الحكومة بطيئة، ولا تنجز مهامها بكفاءة، وغير قادرة على اعتناق التغيير بسرعة، أما القطاع الخاص فهو على النقيض تمامًا، فادأؤه أفضل، وأسرع، وأقل تكلفة. في الكثير من الحالات يكون ما سبق صحيحًا بالفعل؛ فالحكومة أصبحت مثل الآلة الصدئة. ولعل مسألة البرمجيات واحدة من أسباب بطء الحكومة؛ فالمتعهدون الخارجيون لا يعملون على تجديدها باستمرار وبالسرعة المطلوبة، كما أن عملية تطوير برمجياتهم أبطأ وأعلى تكلفة مقارنة بعملية تطوير أية تطبيقات مستخدمة في أي مكان آخر غير الحكومة. وفيما يلي كيفية التعامل مع مشكلات تكنولوجيا المعلومات في الحكومة في ظل المتعهدين الخارجيين:

- ويستغرق شهورًا من الأعمال الورقية حتى تتعاقد الحكومة مع أحد المتعهدين الخارجيين، ليعمل بعدها على حل المشكلة. وهكذا تبقى المشكلة قائمة حتى تنتهي الأعمال الروتينية للحكومة لإتمام التعاقد.
 - 3- تتحول المشكلة إلى كارثة، مثل أن يخترق أحد القراصنة الموقع الإلكتروني للمؤسسة ويستولي على معلومات سرية؛ أو ينهار الموقع الإلكتروني المخصص لتصويت الناخبين يوم الانتخابات. هنا يشعر القادة الحكوميون بخطورة الموقف، ويبدؤون في التصرف لحل المشكلة.
 - 4- يكتب الموظفون المسؤولون عن المشتريات قائمة بالعناصر التي يجب توافرها في الحل المثالي للمشكلة. لكن لأن معرفتهم المباشرة بالمشكلة محدودة وغير عميقة، يُجرون أولاً استطلاعًا للرأي بين الموظفين لمعرفة هذه العناصر منهم.
 - 5- تجمع المؤسسة شكاوى الموظفين في وثيقة واحدة تسمى بـ"طلب تقديم عرض، أو كراسة الشروط"، ثم يتم عقد مناقصة تعتمد على كراسة الشروط تلك، والتي توزع على مقدمي العطاءات المحتملين، القادرين على تقديم الحل الأمثل للمشكلة.
 - 6- يفوز أحد المتعهدين بالمناقصة، وأخيرًا وبعد عدة أشهر - أو حتى أعوام - يبدأ تطوير الحل. وعلى مدار الأشهر التالية يعمل المتعهد على هذا الحل بعيدًا عن المؤسسة وعن مستخدمي البرمجية الذين اشتكوا من المشكلة والقادرين على تقديم إفادات راجعة قيمة بخصوص الحل المقترح.
 - 7- يتم التوصل أخيرًا إلى الحل. لكن لأن المستخدمين المستهدفين لم يشاركوا إلا بجزء بسيط في وضعه، سرعان ما يفشل في علاج المشكلة! إضافة إلى هذا فهو حل معقد، ويحتاج المستخدم إلى قراءة دليل استخدام مكون من 80 صفحة ليتمكن من التعامل معه.
- الآن، يجب أن تكون قد فهمت السبب في تأخر وتعثر الحكومة: فهي غير قادرة على حل مشكلاتها.

منصة جديدة

المعلومات التي ينتجها المواطنون أو المرتبطة بهم هي شريان الحياة للأمة واقتصادها؛ وهنا تكمن مسؤولية الحكومة في التعامل مع هذه المعلومات باعتبارها أحد أصول الأمة المهمة. لقد ارتبط المواطنون بعضهم ببعض بشكل لم يسبق له مثيل، وأصبحت لديهم المهارات اللازمة لحل المشكلات التي تؤثر عليهم سواء على المستوى المحلي أو الدولي. هنا يمكن للحكومة أن تقدم معلوماتها وخدماتها للمواطنين وقتما يحتاجونها لاستغلال هذه المهارات في حل المشكلات. وبهذا الشكل فهي تمكن المواطنين من إشعال فتيل الابتكار الذي سيؤدي في النهاية

- 1- يشكو الموظف الحكومي لمديره من مشكلة يواجهها في جهاز الكمبيوتر الخاص به. قد تكون المشكلة بسيطة مثل وجود فيروس أو خلل ما في البرمجية المستخدمة في المؤسسة الحكومية، أو قد تكون معقدة وكبيرة مثل وجود ثغرة ضخمة في أمن النظام التكنولوجي الخاص بالمؤسسة. ولأنه ليس لدى المدير أي مبرمجين في الوقت الحالي لعلاج المشكلة، يتجاهل الشكوى برمتها.
- 2- يشكو المزيد من الموظفين من نفس المشكلة حتى يسترعي الأمر انتباه مستويات أعلى في المؤسسة. لكن حتى التفكير في إيجاد حل ما مكلف للغاية،

إلى إيجاد نهج أفضل للدولة بأسرها. في هذا النموذج، تلعب الحكومة دور المحفز والممكن، بدلاً من دور المتحكم في أمور المواطنين.

يختلف هذا النموذج جذرياً عن النموذج الحالي للحكومة: "نموذج آلة البيع الجامدة!" فنحن ندفع الضرائب ونتوقع خدمات من الحكومة في المقابل. وعندما لا نحصل على ما نتوقعه، تقتصر "مشاركتنا" للحكومة بشكل كبير على الاعتراض فحسب، في محاولة منا لهز آلة البيع، عليها تعاود العمل مرة أخرى. فلقد تحول العمل الجماعي إلى "شكوى" جماعية. لكن ماذا لو تعاملنا مع الحكومة باعتبارها مديراً لسوق ما، بدلاً من التعامل معها باعتبارها آلة بيع؟!

السؤال الذي يطرح نفسه: ما الدروس التي يمكن للحكومة أن تتعلمها من قصص نجاح منصات الإطلاق الإلكترونية في عالم الكمبيوتر، في أثناء توظيفها للتكنولوجيا في كل أعمالها؟

الدرس 1: الانفتاح يشعل جذوة الابتكار والنمو

أكثر المنصات تألقاً ونجاحاً في أنشطتها الاقتصادية هي المنصات المفتوحة. ولقد بدأ العصر الجديد - عصر الكمبيوتر - عام 1981 عندما نشرت مؤسسة "آي بي إم" مواصفات الكمبيوتر الشخصي، والذي يمكن لأي شخص تصنيعه باستخدام قطع بسيطة. وقبل تقديم الكمبيوتر الشخصي، كانت "آي بي إم" تضيق الخناق على سوق الكمبيوتر. وكان هذا السوق محدوداً آنذاك، لكنه كان مع ذلك ذا قيمة مرتفعة، وبه تجار محدودون يخدمون عدداً

ضئيلاً من العملاء الكبار والمهمين للغاية، لكن الوضع الآن اختلف تماماً؛ فقط ألق نظرة سريعة على "فيسبوك"، و"تويتر"، و"يوتيوب"، و"ويكيبيديا"، لتتأكد من هذا.

الدرس 2: أنشئ نظاماً بسيطاً واتركه يتطور

كتب "جون جال" في كتابه "سيستمانتيكس" - الذي يعد واحداً من أبرز كلاسيكيات هندسة البرمجيات - ما يلي: "لقد اكتشفنا أن أي نظام معقد ناجح، ما هو إلا نموذج أحدث لنظام بسيط نجح في الماضي، لكن إنشاء نظام معقد من الصفر لا ينجح أبداً؛ حيث ينبغي عليك البدء دائماً بنظام بسيط وفعال في نفس الوقت لتضمن تحقيق النجاح."

الدرس 3: ضع تصميمًا يتيح المشاركة

ترتبط بفكرة البساطة فكرة إتاحة المجال للمشاركة؛ فالأنظمة التي تسمح لمستخدميها بالمشاركة فيها غالباً ما تكون بسيطة للغاية - أو هذا ما يجب أن تكون عليه، وإلا لن تنجح. وعندما يتم تصميم نظام ما من البداية بحيث يستوعب مدخلات وإسهامات وتطويرات المستخدمين (في السياق الحكومي يكون هؤلاء المستخدمون هم: الهيئات الحكومية، والمدن، والولايات، ومؤسسات القطاع الخاص) ينجح هذا النظام في تحقيق المعجزات.

من الناس وإليهم

بقلم: كارل مالاماد

دعنا نستعرض الاقتراحات الثلاثة التالية والتي يفترض أن تثبت صحتها في المجتمعات الديمقراطية، وهي في نفس

الحكومة كمنصة إطلاق

بقلم: تيم أوريلي

لم تكن برمجية "ويب 2.0" مجرد نسخة جديدة لشبكة الإنترنت العالمية فحسب، وإنما كان ظهورها بمثابة نهضة جديدة تأتي بعد عصور الظلام التي سيطرت فيها برمجية "دوت. كوم"؛ نهضة تعيد اكتشاف القدرات الهائلة الكامنة في التصميم الأصلي لشبكة الإنترنت العالمية. بنفس المنطق لا يعتبر مبدأ "الحكومة 2.0" أو الحكومة الإلكترونية شكلاً جديداً للحكومة، وإنما هو عبارة عن تجريد لفكرة الحكومة القديمة للوصول إلى جوهرها الحقيقي، وإعادة اكتشافه، وإعادة تصوره من جديد كما لو أن هذا يحدث للمرة الأولى.

في أثناء اكتشاف جوهر الحكومة، يتضح لنا أن الحكومة في صميمها ليست إلا آلية للعمل الجماعي. فأفراد الشعب يجتمعون معاً ليسوا القوانين، ويدفعوا الضرائب، ويبنوا مؤسسات الدولة المختلفة التي تعمل على إدارة المشكلات وحلها، تلك المشكلات التي تهم المواطن، لكنها مع ذلك تعد أكبر مما يمكن لأي مواطن بمفرده أن يحلها.

أما المعنى الذي نقصده بمصطلح "الحكومة 2.0" أو الحكومة الإلكترونية، فهو: استغلال الحكومة للتكنولوجيا - وبخاصة تلك المنبثقة من برمجية "ويب 2.0" - لحل وعلاج المشكلات الكبرى على مستوى المدن والدول والعالم.

تعد الأهداف على شاكلة السماح للمواطنين بالاطلاع على مداورات الحكومة والمشاركة فيها، وإيجاد مستوى جديد من الشفافية أهدافاً مهمة وطموحة، وستغير الطريقة التي تدار بها الحكومات كلها. ومع ذلك لا يزال العمل على تحقيق هذه الأهداف غير كافٍ حتى الآن.

الوقت تحديات يمكن للحكومة - بل ويجب عليها - أن تتعامل معها:

أولاً: عند إصدار وثيقة لتشريع أو سن قانون جديد، يجب أن يتاح للجميع الاطلاع عليها؛ لأن فرض قيود على الناس يحول دون اطلاعهم على محتوى الوثيقة مما قد يؤثر سلباً على قوانين البلاد. وينبغي على السلطة القضائية تحديداً أن تجعل كل البيانات والمعلومات الخاصة بها متاحة على أوسع نطاق ممكن، لكي لا تتمتع جهة أخرى بسلطة زائفة أمام الشعب.

ثانياً: إذا كان هناك اجتماع تناقش فيه مسألة وضع قانون ما ومن المخطط أن تتم إذاعته على الجمهور، يجب أن يكون الإنترنت هو الأداة المستخدمة لعرض هذا الاجتماع، فهو الأداة الإعلامية الأنسب لعصرنا الحالي. وعندما يعقد البرلمان جلسات استماع لمناقشة قانون سيُعرض فيما بعد على المواطنين، يجب أن يتاح للمواطنين مشاهدة هذه الجلسات. حضورهم جميعاً هذه الجلسات بشكل فعلي هو أمر مستحيل بالطبع؛ فالحل هو تصوير هذه الجلسات وإذاعتها. المشكلة أن الكثير من برلمانات الدول الديمقراطية لا تبذل قصارى جهدها لبت هذه الجلسات بالشكل اللائق. فتجد لجاناً معينة في البرلمان تبت بعض جلساتها دون الأخرى، بينما توجد لجان لا تعرض أي شيء على الإطلاق من اجتماعاتها. وبعد مرور فترة معينة يسحب البرلمان كل جلساته القديمة من على الإنترنت؛ فإذا حاول المواطن البحث عنها، لن يجد شيئاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محاولة إبقاء جلسات مناقشة القوانين والتشريعات بعيدة عن أعين المواطنين يضعف من شرعية البرلمان. لذلك يجب على الدولة أن تتيح بث جميع جلسات البرلمان - بلا استثناء - على الإنترنت، بحيث تصبح العملية التشريعية واضحة للشعب بأسره.

ثالثاً: يجب أن تراعى سيادة القانون في كل إدارات الحكومة، وفي كل مكان بالبلاد. ويجب أن تضطلع السلطة التنفيذية بمسألة نشر المواد والمعلومات القانونية للجميع، وأن تطبق الحكومة بنفسها وبكل مستوياتها هذه الخطوة.

انتشار استخدام الإنترنت هو وعد بتقديم الفرصة لإيجاد حكومة أكثر كفاءة، وتحقيق المزيد من النشاط الاقتصادي. فمع الإنترنت يمكن إلغاء القيود الزائفة وغير العادلة القائمة على أساس المال والسلطة والمفروضة على المعلومات لمنع الوصول إليها، وحذفها نهائياً من نظام تشغيل وإدارة مجتمعنا، وهذا سيقود إلى حكومة هي فعلاً من الشعب، ويديرها الشعب لأجل الشعب ولأجل مصالحه.

دكومة مفتوحة، ومجتمع مفتوح

بقلم: أركون فانج، وديفيد ويل
إن الصراع بين الحكومة ودعاة الشفافية عادة ما يكون مزيفاً و ضد الشفافية نفسها. أما في المجتمعات المفتوحة، فإن قوانين وسياسات الشفافية تفرض متطلبات معينة على بعض المنظمات والمؤسسات - مطاعم، مصانع سيارات، مستشفيات... إلخ - للإفصاح عن معلومات لا تكشف أغلب المؤسسات عنها طواعية. لأنه من المرهق جداً الإذعان لهذه المتطلبات. فالإفصاح عن هذه المعلومات غالباً ما يؤدي بعض هذه المؤسسات، لأنه قد يبرز ممارساتها الخاطئة ويسيء إلى سمعتها.

على الجانب الآخر، فإن عدد الأشخاص المستفيدين من وجود قدر أكبر من الشفافية في المجتمع - قد يكونون مستهلكين، أو مستثمرين، أو مواطنين عاديين... إلخ - أكبر بكثير من عدد هذه المؤسسات والمنظمات. لكن على المستوى السياسي، فإنه عادة ما يكون أسهل بكثير للمجموعات الصغيرة ذات المصالح الضخمة والمشاركة أن تنظم حركة لمعارضة أو حتى تقويض سياسات الشفافية، فيما تفشل مجموعات المستهلكين أو المواطنين، والتي قد تكون أكبر بكثير من المجموعات الأخرى، في تنظيم حركة لدعم نفس هذه السياسات والدفاع عنها. يطلق خبراء الاقتصاد السياسي على هذه المشكلة مصطلح "التنظيم اللامتساوي". وتفسر هذه النظرية السبب في أن الكثير من سياسات الشفافية تصبح في النهاية ضعيفة ورخوة وغير فعالة بعد تعرضها لضغوط المجموعات الصغيرة.

لهذه الأسباب، ينبغي لحركة "الحكومة المفتوحة" أن توسع جدول أعمالها لتشجع على انفتاح المجتمع بأسره وليس الحكومة فحسب. فالتحديات التي قد يتعرض لها المواطنون والمجتمع ككل بسبب الافتقار إلى الشفافية، قد يكون مصدرها الأكبر هو قادة القطاع الخاص، وليس القطاع الحكومي فقط. لذلك، من المفترض أن يدرّب الداعون إلى الشفافية أعينهم على رؤية واكتشاف كل التهديدات وليس بعضها: سواء الصادرة عن المنظمات الاقتصادية والمدنية، أو الصادرة عن الحكومة. كما ينبغي عليهم تبني دروس النجاح التي حققتها شبكات التواصل الاجتماعي، واستغلال هذه الشبكات في إيجاد منصات للشفافية نابضة بالحياة ودائمة التطور.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حالة غياب الحركات الداعية إلى الشفافية وإلى مجتمع منفتح، سيواجه العديد من مصادر المجتمع تهديدات خطيرة للغاية: مثل احتمال انتشار تلوث الأغذية، وانهيار سوق الإسكان، كما سيتسع

نطاق الأزمة الاقتصادية، وسيستمر استغلال المؤسسات المالية الضخمة للفقراء من خلال ممارسات الإقراض الظالمة، والتي ستظل محاطة بالسرية وغامضة ما دامت بعيدة عن رقابة المواطنين.

نصائح دول معالجة البيانات، وإدارة القائمين عليها

بقلم: إدوين بيندر

في حين تسهل الإشارة إلى عيوب الكشف عن المعلومات السياسية وغيرها من المعلومات على مستوى الدولة، يصعب تقديم حلول بديلة قوية وقابلة للتنفيذ. ويرجع هذا إلى طبيعة المعلومات المطلوبة، وإلى المزالق المحتملة التي قد يقع فيها الساسة ورجال الدولة جراء كشف هذه المعلومات، وهو ما يدفعهم إلى التلؤؤ وربما الامتناع عن اعتماد أي حل ممكن.

✪ يجب أن تكون الوكالات المسؤولة عن تطبيق القانون ومعايير الشفافية مستقلة عن البرلمان وحتى عن النواب المنتخبين إن أمكن. ففي الكثير من الحالات يتم حفظ كل المستندات والأوراق الخاصة بصانعي القرار في مكاتب كبار رجال الدولة، وهؤلاء البيروقراطيين لا يرون في اطلاع العامة على هذه المستندات فائدة كبيرة.

✪ يجب وضع ميزانيات واقعية للوكالات المستقلة التي ستراقب عملية الشفافية، بغرض حمايتها من نزوات أو نزعاتهم الانتقامية. على سبيل المثال: شهدت لجان مراقبة الأخلاق العامة خفصاً في ميزانياتها نتيجة لاتخاذها إجراءات ضد السياسيين على الرغم من أن الإجراءات ما يبررها. لذلك يحتاج العاملون في هذه الوكالات إلى أداء عملهم بحرية ومهنية تامة دون الخوف من التعرض لأي عمل انتقامي، مع توفير

التكنولوجيا والأدوات التي سيحتاجون إليها لأداء عملهم بشكل صحيح.

✪ يجب أن تسجل كل البيانات الخاصة بحياة المرشحين للانتخابات، والمتبرعين لحملاتهم، وجماعات الضغط التابعة لهم، واللجان التشريعية المرشحين لها. ويجمع فريق العمل بالوكالة المستقلة هذه المعلومات ويحفظها على أجهزة الكمبيوتر، كما تتم مراجعة كل البيانات المدخلة إلى النظام بواسطة فريق العمل التابع للدولة لضمان دقتها وصحتها.

✪ يجب أن تخصص هوية إلكترونية لكل مرشح أو عضو في جماعات الضغط لتتبع أداؤه وعمله، وتسجل كل المعلومات الخاصة بهذا الشخص تحت هذه الهوية، مما يسهل على المواطنين معرفة كل شيء عنه، بما في ذلك بيانات المتبرعين لحملته، ومهامه في البرلمان، واللجنة التشريعية التي ينتمي إليها (بعد نجاحه)، ونسبة المصوتين له.

✪ يجب أن تجهز قواعد البيانات وتسجل المعلومات الخاصة بالمرشحين والأعضاء طبقاً لبروتوكولات معيارية خاصة بمعالجة البيانات الإلكترونية وتخزينها، على أن تحفظ المعلومات بطريقة يسهل للمواطنين الوصول إليها عن طريق الإنترنت.

✪ يجب أن تضم المعلومات عن المتبرعين للحملات الانتخابية أماكن سكنهم ووظائفهم، بالإضافة إلى بيانات عن أرباب أعمالهم، فمثل هذه المعلومات ستقدم تعريفاً دقيقاً للمواطنين عن المرشحين، وستسهل عملية تحليل علاقاتهم بالأطراف المختلفة.

عند تطبيق هذه القواعد على نطاق واسع، سيسمح هذا القدر من الشفافية بإيجاد تكامل أعمق بين الدولة والمواطنين، مما سيسمح بدوره للشعب بمعرفة ما إذا كانت السياسات والقرارات التي تطبقها الدولة الدافع وراءها نفوذ السياسيين وأصدقائهم ومعارفهم، أم مصلحة المواطن والوطن.

وسائل الإعلام الاجتماعي والشفافية

بقلم: نيك شابير

تسهم وسائل الإعلام الاجتماعي في دعم الحركات الداعية إلى نشر الشفافية بشكل قوي. فلقد استفادت مبادرات الشفافية التي قادها العديد من المواطنين والمنظمات والسياسيين من الانتشار الواسع لمواقع الإعلام والتواصل الاجتماعي على شبكة "تويتر"، و"يوتيوب"، و"فيسبوك". فلقد أصبح من السهل في وقتنا الحالي معرفة كل شيء عن الأشخاص الذين ننصوت لهم في الانتخابات باختلاف أنواعها، وعن كيفية التواصل معهم، ثم تتبع أدائهم بعد نجاحهم. كما أصبح بإمكاننا معرفة المزيد من المعلومات المتاحة على الإنترنت عن الحكومة وعن الدولة.

بالإضافة إلى الشق السياسي، من المهم فهم واستيعاب قوة كل وسائل وأدوات الإعلام الاجتماعي بغض النظر عن أيها أكثر شعبية، لأن فوائد الاستعانة بها مجتمعة أكبر من فائدة استخدام كل أداة منها على حدة. ولعل أهم ما تعلمناه على مدار الأعوام الماضية، هو أن جميع وسائل الإعلام الإلكترونية تتطور بسرعة أكبر مما يمكن لأي شخص أن يتوقعها. إن التكنولوجيا مستمرة في التطور، ورجال السياسة الذين اكتسبوا خبرة على "تويتر"، و"فيسبوك" لن تفوتهم الفرصة التكنولوجية التالية، والتي ستتيح لهم المزيد من التواصل مع المواطنين.

تلمح برامج التصور البصري "visualization" - ورسم الجداول والمخططات

بقلم: فيرناندا فيجاس، ومارتين واتنبرج
هناك ثلاثة مبادئ توضح كيف يمكن للتصور البصري أن يساعد في تنفيذ فكرة الحكومة المفتوحة، وهي:

أولاً: الرسومات والجداول الإحصائية التي تمهد السبيل لطرح أي موضوع. فبالنسبة إلى (المواطنين)، تلعب هذه الرسومات دوراً فعالاً في تعريفهم بالجوانب الأساسية لأية قضية جديدة. أما بالنسبة إلى كاتبها أو واضعها (رجال الدولة)، فهي تفرض نوعاً من الانضباط، لأنهم حتى يتمكنوا من رسم صورة متكاملة سيحتاجون إلى جمع مجموعة كبيرة من البيانات، وهو ما يعني البحث عن الحقائق والتحقق من مصادرها الأصلية. وقد تدفع هذه العملية الكاتب إلى إعادة النظر في وجهة نظره وآرائه.

ثانياً: حتى النصوص العادية تعتبر بيانات. وربما اعتاد الناس الاستعانة بالرسومات البيانية لعرض الأرقام، لكن الجديد الآن هو القدرة على تقديم مخططات أو رسومات داخل النص. بكلمات أخرى: يجب أن يتمكن واضع النص من تقديم صورة ذهنية يمكن للقارئ - سواء كان سياسياً أو مواطناً - أن يفهمها.

ثالثاً: أصبح قراء اليوم أكثر معرفة ببرامج التصور البصري. ولقد شهدنا استيعاباً سريعاً وشعبية واسعة لرسومات تصويرية تنتم بالتعقيد والتطور. لذلك يمكننا الإقرار وبكل ثقة بأن القراء بارعون في فهم الرسالة المقصودة من وراء جدول معقد، بل ويمكن للمخطط غير الاعتيادي أن يجذب انتباههم بقوة.

أهمية الشفافية

بقلم: آرون شيفارترز

أتاح لنا الإنترنت المجال لنشر وإيجاد المعلومات بطريقة أسرع وأفضل من ذي قبل، ومكنا من تشكيل مجموعات عبر الفضاء الافتراضي، والعمل معهم على مهام مشتركة كما يحدث في الواقع. إن ما يفعله هؤلاء الأشخاص عند الاجتماع معاً على الإنترنت - وليس المواقع الإلكترونية التي تحلل البيانات الرقمية - هو ما يؤثر على العملية السياسية بطريقة تسمح لها بتحقيق التقدم.

واليوم نرى الكثيرين الذين ينسخون ما يصل إليهم من عالم التكنولوجيا ليحاولوا أن يطبقوه في عالم السياسة. فعندما يرون أن فكرة صفحات الويكي - "Wiki" - تنتشر

وتتجح، يؤسسون واحدة تدور حول السياسة. وإذا أحب الجميع شبكات التواصل الاجتماعي، سارعوا إلى تأسيس واحدة ذات اتجاه سياسي. المشكلة أن هذه الأدوات تتجح في سياقها الأصلي لأنها أنشئت لحل مشاكل محددة، وليس لأنها أدوات سحرية تحل أية مشكلة في أي مجال. لذلك، حتى تتمكن من تحقيق تقدم إيجابي في المجال السياسي، نحن نحتاج إلى التفكير في أفضل طريقة لحل المشكلات بدلاً من مجرد استنساخ الأدوات التكنولوجية التي نجحت في مجالات أخرى.

يصر خبراء التكنولوجيا على أنهم يؤسسون منصات حيادية صالحة لبحث أي شخص عن أية البيانات. الصحفيون أيضاً يصرون على أنهم مراقبون حياديون للحقائق. أما رجال السياسة فيفترضون أنهم يعلمون بالفعل كل الإجابات ولا يحتاجون إلى طرح المزيد من الأسئلة والبحث عن إجابات جديدة. كل من هؤلاء يعيش في صومعته الخاصة، وينظر إلى الأمور من زاويته، وغير قادر على رؤية الصورة كاملة.

وضع البيانات والمعلومات على الإنترنت ليس هو الحل السحري لنشر الشفافية وجعل أداء الحكومة أفضل. فالتغيير لن يأتي من حشد الآلاف من الأشخاص المشتتين، ينظر كل منهم إلى الصورة من زاويته الخاصة كما ذكرنا في مثال عالم التكنولوجيا والصحفي والسياسي. فالتغيير يتطلب التقريب بين كل هؤلاء، وتحديد هدف مشترك لهم ليعملوا على تحقيقه معاً، وهذا أمر قد لا يمكن للتقنيين علاجه بالتكنولوجيا المتطورة. لكنهم مع ذلك، إذا تعاملوا مع مسألة نشر الشفافية وجعل أداء الحكومة أفضل باعتبارها هدفهم الرئيسي، واشتركوا في استغلال مواهبهم لتحقيق هذا الهدف، سيتوصلون فعلاً إلى الحل المناسب؛ ليس لأنهم تقنيون، ولكن لأنهم تعاونوا! عندها سيكون معيار قياس نجاحهم بعدد الأشخاص الذين تحسنت حياتهم بالحل الذي توصلوا إليه، وليس بعدد الأشخاص الذين زاروا موقعهم الإلكتروني.

الشفافية سلاح قوي بالفعل، ولكنه سلاح لا يعمل بمفرده. لذلك، دعونا نتحمل المسؤولية بالقول إن مهمتنا هي فقط الحصول على البيانات أو نشرها، وإن هناك آخرين غيرنا قادرين على استغلالها بالشكل الأمثل. دعونا نقرر أن مهمتنا هي الكفاح من أجل نشر الخير في العالم كله.

أهمية الحفاظ على خصوصية المواطن

بقلم: جيف جونس، وجيم هاربر
في أثناء العمل على جعل الحكومة أكثر تقدماً وتعاوناً وشفافية، يجب أن نضع في اعتبارنا جميع قيم المجتمع

بما في ذلك مسألة الخصوصية. فالحكومة المفتوحة لن تنتج إلا إذا حاز أداؤها إعجاب المواطنين، بما في ذلك المتشككون في الحكومة، والمعارضون لها، والمرتابون من التقدم التكنولوجي برمته.

إن جوهر حماية الخصوصية في ظل الحكومة المفتوحة هو تقليل البيانات المطلوب من المواطن العادي كشفها عند انخراطه في أي تعاملات مع الحكومة، لتصل إلى الحد الأدنى. وينبغي عند تصميم نظم الحكومة المفتوحة وضع أهداف محددة تعمل هذه النظم على تحقيقها؛ وبهذا الشكل يمكن تقليل حجم البيانات التي ستجمعها، بحيث تقتصر على ما تحتاجه الحكومة فحسب. فالسماح للمواطنين بالتعاون مع الحكومة دون الإفصاح عن هوياتهم سيعزز من مبدأ المشاركة. كما أن التخطيط بعناية لوضع استراتيجيات لنسخ البيانات والحفاظ عليها أو استعادتها في حالة حدوث أي خلل في النظام، يقلل من خطر الكشف غير المقصود عن بيانات المواطنين الشخصية أو إساءة استخدامها.

عندما تكون هناك حاجة إلى الإفصاح عن معلومات خاصة بالمواطنين، ينبغي تقديم الحد الأدنى من البيانات، بالشكل الذي يوصل المعلومة المطلوبة دون انتهاك خصوصية المواطن. وتجدر الإشارة إلى وجود تقنيات تضمن ألا تقلل الخطوة السابقة من جودة البيانات، بما قد يتسبب في اتخاذ قرارات خاطئة تؤثر بالسلب على حقوق ومصالح المواطنين. يمكن تعزيز مسؤولية الحكومة تجاه بيانات المواطنين من خلال وضع أنظمة للمراجعة والمراقبة لا يمكن التلاعب فيها، وهو ما يمنع وقوع المخالفات، ويكشفها إن وقعت بالفعل. وسيؤدي تمتع الحكومة بالشفافية إلى تثقيف وتمكين الجمهور، الذي غالبًا ما يتعامل بلا مبالاة تجاه كيفية استخدام الحكومة والمجتمع لبياناته بصفة خاصة، أو البيانات والمعلومات بصفة عامة.

حتى تؤتي فكرة الحكومة المفتوحة ثمارها المرجوة، يجب أن تصمم الحكومة لنفسها أنظمة تتمتع بمجموعة أساسية من القيم، من أهمها الخصوصية. وبالقليل من الحظ والكثير من الجهد، ستتمكن هذه الأنظمة من تلبية المطلوب منها، بما في ذلك حماية خصوصية المواطن.

حكومة مفتوحة تصنق التكنولوجيا المتقدمة

بقلم: ماركو فوريتي

تعد الحكومة المفتوحة فكرة رائعة، وقابلة للنجاح فعلاً، فقط لو نفذت بكفاءة وفاعلية. وعلى مثل هذه الحكومة أن تكون مثلاً وقوة لبقية المواطنين بتطبيقها لمعايير الشفافية للأسباب التالية:

1- دون التطبيق الأمثل لمعايير الشفافية، لن يكون هناك وجود للحكومة المفتوحة، أو لشبكات الطاقة الذكية، ولن تتمكن الحكومة من تقديم خدمات فعالة ونافعة للمواطنين. كما يجب إتاحة البيانات العامة للمواطنين، ليتمكنوا من الاطلاع عليها وتحليلها وإضافة معلوماتهم إليها، مع إمكانية استعادة البيانات القديمة بعد مرور 20 أو 50 أو حتى 100 عام عليها. ولعل أول وأهم خطوة لوضع سياسة الحكومة المفتوحة، هي وضع صيغ وبروتوكولات رقمية مفتوحة لاستخدامها في معالجة البيانات العامة، وفي عمليات التفاعل الرقمي/الإلكتروني مع أية إدارة تابعة للحكومة.

2- لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية في عصرنا جزءاً لا يتجزأ من حياتنا. لذلك فإن الحكومة التي تصر على استخدام الصيغ أو البروتوكولات السرية والمنغلقة وترفض الاستعاضة عنها بالتكنولوجيا المتقدمة والتي

البيانات تقول الكثير!

بقلم: بيل أليسون

لا يفترض بأي مواطن أن يعتمد على كلام السياسيين إذا أراد تقييم مدى كفاءة برامج الحكومة. فالأفضل أن نكون قادرين على معرفة كل ما نحتاجه عن الحكومة بأنفسنا عبر الإنترنت، فقط بوضع نقرات على لوحة الكمبيوتر، وهذا هو أفضل ما يمكن للحكومة المفتوحة أن تقدمه للمواطنين. المهم هنا أن تكون البيانات والمعلومات المقدمة صحيحة.

هذا يعني أن مراجعة بيانات الحكومة - تحديد البيانات التي تجمع، وكيف تجمع، وفيم تستغل، وما مدى صحتها - يجب أن تتمتع بأولوية قصوى. وليس هناك شك بالطبع في أن البحث عن البيانات الخاطئة وغير الدقيقة واكتشافها هو دور الحكومة في المقام الأول، لكن هذا لا يمنع أن للجمهور والصحافة والأكاديميين دوراً مهماً أيضاً في هذه المسألة.

في حين يصعب أن تنصدر مسألة جودة ودقة البيانات الحكومية قوائم اهتمامات الناخبين، لا تزال هذه المسألة تتمتع بدرجة كبيرة من الأهمية، وتحتاج إلى العمل على علاجها. فلا يمكن للدولة أن تتخذ قراراً سليماً بناءً على بيانات خاطئة. ولن يشكل الأمر فارقاً إذا كانت هذه البيانات الخاطئة عن معدلات الجريمة، أو برامج الإنفاق، أو كيفية تصرف الحكومة في النفايات النووية، النتيجة واحدة في النهاية: لا يمكن اتخاذ أي قرار يعتمد بأي شكل من الأشكال على هذه البيانات.



هذه الخلاصة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية

This publication is available in both Arabic & English

نشرة نصف شهرية تصدر عن :

الشركة العربية للإعلام العلمي «شعاع»



للاشتراك في (خلاصات)

لكم أو لمؤسستكم أو لإهدائها لرئيس أو مرسوم

أو لتقديمها لزميل أو عميل ؛ يمكنكم

الاتصال بإدارة خدمات المشتركين.

جمهورية مصر العربية : القاهرة

هاتف : 22633897 - 24036657 - 24025324 2 02 +

فاكس : 22612521 2 02 +

للاتصال بأي من مكاتبنا في

سوريا والسعودية والإمارات والأردن واليمن وسلطنة عمان

وقطر وباقي الدول العربية،

الرجاء التكرم بزيارة موقعنا:

www.edara.com

تصدر عن شعاع أيضًا دوريات :

خلاصات كتب التربية والتعليم

علاقات

المختار الإداري

إلهام على مدار العام

السلسلة الصوتية: الإدارة في السيارة

يمكنكم دائمًا الاشتراك والدفع

إلكترونيًا على موقعنا:

www.edara.com

تصدر (خلاصات)

منذ مطلع عام 1993 وتلخص باللغة العربية، أفضل الكتب العالمية الموجهة للمديرين ورجال الأعمال، مع التركيز على الكتب الأكثر مبيعًا والتي تضيف جديدًا للفكر الإداري. تهدف (خلاصات) إلى سد الفجوة بين الممارسات والنظريات الإدارية الحديثة في الدول المتقدمة، وبيئة الإدارة العربية؛ حيث توفر لهم معرفة إدارية مجرّبة وقابلة للتطبيق. ويمكن البحث في كل محتوياتها من خلال محرك البحث المركب على موقعنا.

رقم الإيداع : 6454

ISSN: 110/2357

توفر كل سبل تحقيق الشفافية، تكون قد تخلت عن جزء من واجبها في حماية الحرية الفردية وتكافؤ الفرص سواء في مجال الأعمال التجارية أو في مجال التعليم، حتى ولو فعلت هذا بغرض خفض التكاليف فحسب.

3- توفر الصيغ المفتوحة للبيانات الكثير من المال. مثال: إذا نشر التجار أسعار بضائعهم بشكل منفتح، ستتمكن الوكالات الحكومية، والشركات، والأفراد من المقارنة بين العروض المختلفة لاختيار أقل المنتجات سعرًا.

4- تعتبر الصيغ والبروتوكولات المفتوحة استثمارًا مربحًا للغاية. فبالمقارنة مع أنظمة معالجة برامج التقاعد، أو الرعاية الصحية، أو النقل، أو الطاقة، أو التلوث، أو التعليم، تعد الصيغ والبروتوكولات المفتوحة أسرع في الأداء، وأرخص تكلفة. ولأن البرمجيات باختلاف أنواعها أصبحت متاحة في كل مكان، وموجودة في كل المجالات، سيكون من السهل إضافة الصيغ المفتوحة إليها، ومن ثم لن تكون هناك حاجة إلى شراء برمجيات جديدة.



عن المحررين

دانييل لاثروب

هو مراسل سابق لمشروعات البحث الخاصة بمجلة "سياتل بوست انتلجنسر". وهو من كبار الباحثين في أكثر كتب "نيويورك تايمز" مبيعًا وهو "كيف يُستترى الرئيس!" والذي صدر عام 2004.

لاوريل روما

عملت محررة وباحثة في العديد من الشركات الاستشارية والمتخصصة في تكنولوجيا المعلومات في "يوسطن"، وتعمل حاليًا في منصب الرئيس المساعد لمؤسسة "أوريلي ميديا".

الكتاب

Editors: Daniel Lathrop and Laurel Ruma

Title: **Open Government: Collaboration, Transparency, and Participation in Practice**

Publisher: O'Reilly Media; 1 edition (February 23, 2010)

ISBN: 978-0-596-80435-0

Pages: 432

To read more about this book, use this link:

<http://www.amazon.com>



حقوق الملكية

إدارة.كوم
edara.com

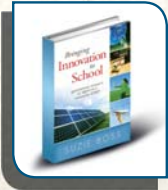
محفوظة للشركة العربية للإعلام العلمي



حقوق الملكية الفكرية لهذا العدد ولكل الأعداد والكتب الإلكترونية والصوتية المنشورة على موقعنا www.edara.com تعود للشركة العربية للإعلام العلمي «شعاع». وعليه فإننا نتوقع منكم الالتزام بالمحافظة على حقوقنا كاملة وذلك بعدم نسخ أو رفع أو إرسال أعدادنا خارج حدود استخدامكم الشخصي والمهني والمؤسسي دون موافقة خطية منا. على أننا نسمح للمشاركين بحفظ وطباعة الأعداد للاستخدام الداخلي فقط. وعليه، نرجو أن يتعهد الجميع بعدم نقل أو تمرير أو مشاركة الآخرين في حقوقنا هذه. علمًا بأننا سنقاضي كل من لا يحترم هذا التعهد وفقًا لقوانين الملكية الفكرية المحلية والإقليمية والدولية.

أعداد هذا الشهر

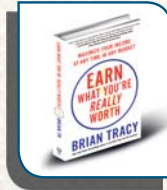
خلاصات



خلاصة "كتب التربية والتعلم"
رقم: 31

الإبداع المدرسي

تأليف: سوزي بوس



خلاصة "كتب المدير"
رقم: 511

أنت تستحق أكثر

تأليف: براين تريسي



خلاصة "كتب المدير"
رقم: 512

الحكومة المفتوحة: تعاون وشفافية
ومشاركة

تحرير: دانييل لاثروب ولاوريل روما

من مقالات "علاقات" هذا الشهر



العدد 79

- سؤال وجواب في المواقع الاجتماعية
- اكتشف أسرار الوصول إلى العملاء
- لا تنزعج من تلك الأسئلة
- بدايتك ليست نهاية للآخرين!
- هل تتمتع مؤسستك بظموح جمعي؟
- الجدال المبطن
- إتيكيت التواصل مع الجمهور
- اختر عملاءك!

مقالات "المختار الإداري" هذا الشهر



العدد 139

- الإدارة بالتجوال
- التسرع
- سلسلة توريد تتناسب مع استراتيجية شركتك
- مقولات القيادة
- إمبراطورية "أورتيجا"
- هكذا تسعد عملاءك!
- "دبي" بين الحاضر والمستقبل
- اختبر القدرات الابتكارية لشركتك
- شوارع هادئة بالأسفلت المطاطي